المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

22/05/2015

عبد الحميد جماهري
hamidjmahri@yahoo.fr

المغرب في بلاد التعذيب

2/2

لا يمكن أن تقنع «أمنستي» الرأي العام الوطني، وهي ... تضع بلدهم في مستوى فرد واحد اسمه المومني زكريا، أو حتى أن تضعهم على قدم المساواة مع منظمة مهما كبر شأنها.

لهذا من حقهم أن يشكوا في تقريرها، ويرتبونه، في سلم المصداقية حسب ما يرونه معقولا.

ولن يغفروا للجهات الرسمية أن تكون أقل من مستوى الغضب من وعلى صورتهم في تقريرها.

المعقول المغربي، يطالب الجهات الرسمية نفسها بأن تقدم جوابا على ما كان متاحا للبلاد لكي تدافع به عن نفسها ولم يتم استعماله الاستعمال الجيد.

ولا يمكن أن يمنع الرأي العام نفسه ، بنفس الدرجة التي تدفع إلى الحرص على صورة البلاد من أسئلة غاية في التدقيق:

مالذي كان يمنع البلاد من تقديم الحجة طوال 4 سنوات استغرقها التحقيق من 2010 إلى 2014 ، والجواب على كل حالة حالة بالوثائق والشهادات والحوار الدولي العلني؟ خاصة وأن البلاد لم تعد تنظر بحساسية إلى مجيء الحقوقيين ومفوضي الأمم المتحدة في السجون والتعذيب والعدالة الانتقالية والقضاء، وما إلى ذلك من خانات الحق الدولي؟

وكان على الدولة، في هذا الباب، أن تتصرف مع المنظمات الحقوقية وغير الحقوقية، كما كان دوغول يفعل مع الصحافيين، أي أن تعتبر أن استقبال عدد كبير منها هو منتهى سعادة واستقبال عدد ضعيف مضجر ومملّ، واستقبال واحدة منها .. عذاب!

ما الذي كان يمنعها، أيضا، من أن تقدم كل الذين حامت حولهم الشبهة إلى العدالة، بناء على قوانينها الخاصة، وتأكيدا لقوة الياتها الوطنية في محاربه التعذيب، باعتبارها آلية دولية، تسير على سكتها دول كثيرة؟

ما الذي كان يمنع/تسليم الأسماء إلى القضاء وليس إلى المنظمة الدولية وتقديم الإعفاءات أو الجزاءات التي تمت في حقهم؟

ما الذي كان يمنعنا من أن نفعل الياتنا الوطنية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان ذاته، في جرد حالات الادعاء بالتعذيب، والتدقيق في التحقيقات العميقة حول الموضوع، وتفعيل مضامين ما هنأنا العالم عليه، عندما اعتنقنا عقيدته الحقوقية ووقعنا اتفاقيات مناهضة التعذيب، والتزام ملكنا أمام ممثل العالم الحقوقي الهندية بيلاري؟

المغرب دخل منطق الإفلات من العقاب، منذ أن عرف كيف يخرج من نفق الانتهاكات الصارخة في الماضي، وعندما ركب بنجاح قطار المصالحة، وعندما وضع الحكامة الأمنية على بساط التنصيص والتشريع، وعندما اتجه نحو إعادة النظر في ترسانته الجنائية..

ولم يكن التعذيب ليخيفه لو أنه فتح فيها بابا جديدا.

من المحقق أن «رزمة» السنين التي اختارتها المنظمة يمكن أن تسمح بجمع ما لا نتصوره من حالات في أربع سنوات، ولكن، ونحن نمعن النظر في طريقة اشتغال المنظمات الحوقية، وهي منظمات سابقة عن التحولات المغربية كبرى وباقية بعدها، لا يمكن أن نغفل باننا بلد يطمح إلى إقرار عدم الإفلات من العقاب في حالات التعذيب بشكل نهائي واستراتيجي.. والأهم من ذلك نحن ندرك أننا نفعل ذلك، لا من أجل عيون منظمات «يعذبها» أحيانا اسم المغرب، بل لعيون البلاد، ولأننا ندرك أن الفخ الذي يريدونه أن يطبق علينا هو تحويل المغرب إلى نقطة ألم سوداء في سجل الحقوق مع ربط ذلك مع قضية وحدته الوطنية. ولهذا نستطيع أن نضيف إلى تضحياتنا من أجل بلادنا.. لائحة إضافية لمن عارض توجه البلاد، وعارض توجيهات العاهل المغربي قبل أن يعارض منظمات عليها هي بدورها أن تثبت حسن نيتها وعلاقتها مع بلاد المغرب!

بعد انتظار طويل في ظل عدم تنفيذ الوعود والاستجابة لمطالبهم

أسرى حرب الوحدة الترابية يستأنفون وقفاتهم الاحتجاجية بالرباط

2488/117

عبدالقادر كترة

يستأنف أسرى حرب الصحراء المغربية من أجل الوحدة الترابية، خلال الأسبوع الأخير من شهر ماي الجاري، وقفاتهم الاحتجاجية واعتصامهم، أمام مقر البرلمان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، للمطالبة بتنفيذ بنود الاتفاق الجزئي، الذي تم في السابق والتذكير بالمطالب الأخرى التي أعطيت في شأنها وعود لم تنفذ إلى حدّ الآن، مصممين على تنظيم مسيرة إلى الديوان الملكي في حالة عدم رد إيجابي على طلب لقاء مع رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مع التأكيد على أن هذه المحطة النضالية ستسجل مبادرات خطيرة وغير مسبوقة محملين نتائجها للحكومة الحالية.

وتأتي هذه المحطة النضالية للجنود المغاربة أسرى حرب الصحراء، الذين يبلغ عددهم 2400 أسير، منهم 400 رحلوا إلى دار البقاء، بعد العديد من الوقفات والاعتصامات الاحتجاجية منذ سنة 2005، على المستويين الوطني والجهوي، منها اعتصامات أمام مؤسسة الحسن لقدماء المحاربين والعسكريين وأمام مقر البرلمان وولاية الرباط وحسان.

هذه المحطات النضالية توجت بعدد من الجلسات الحوارية مع مسؤولين، تم خلالها طرح الملف المطلبي المتمثل في جبر الضرر على مدة الأسر بعد توقيف النار سنة 1991، (القانون الدولي ينص على تبادل الأسرى بين الطرفين المتحاربين في الوقت الذي استمر العدو في الاحتفاظ بهم في الزنازن لأكثر من 14 سنة ضد كل الأعراف الإنسانية والمواثيق الدولية علما بأنهم دافعوا عن الوحدة الترابية)، والمساواة فيما بين الأسرى في الامتيازات (الماذونيات والسكن)، ومنحهم ولأبنائهم بطاقة صفة مكفول للأمة، وصرف التعويضات المادية والمعنوية على مدة الأسر.

تم رفع هذه المحطة النضالية بعد أن توصلت اللجنة التنسيقية لأسرة الوحدة الترابية، خلال لقاء 2011 دام يومين، إلى اتفاق جزئي مع مسؤولين سامين في المؤسسة العسكرية ووزارة الداخلية وشركة العمران بحضور إدريس اليزامي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يقضي بمنحهم المساواة بين الأسرى فيما يخص الماذونيات والسكن، فيما يبقى الحوار حول المطلب المتعلق بالتعويضات المادية والمعنوية على مدة الأسر، قبل وبعد توقيف النار، مفتوحا مع المؤسسة العسكرية والحكومة الحالية.

عبد الله سامر، رئيس اللجنة المنسقة لدى أسرى الحرب وأسير سابق لمدة 24 سنة لدى مرتزقة البوليساريو، أشار إلى تصريحات بعض وزراء "المصباح" في حكومة بنكيران، خاصة منهم وزير الاتصالات مصطفى الخلفي لقناة "روسيا اليوم"، حيث قال بالحرف: "هذه الفئة ضحت بالغالي والنفيس وتستحق مضاعفة جبر الضرر ولها مكان في المجتمع"، كما ذكر سامر بالبند 153 في البرنامج الانتخابي لحزب العدالة التنمية، والذي أقر بالحرف أنه يجب مضاعفة التعويضات المادية والمعنوية لأسرى تندوف وذويهم وطي هذا الملف نهائيا.

مع مجيء هذه الحكومة بعد نونبر 2011، انهار الاتفاق وتبددت الوعود وعاد أسرى الوحدة الترابية إلى اعتصام 27 مارس 2012، والذي تواصل 330 يوما، أي ما يقارب السنة، وشارك فيه ما بين 400 و600 محتج، قضوا شهر رمضان والأعياد في العراء صيفا وشتاء، وتعرضوا للتعنيف ومصادرة حوائجهم وخيامهم وحقائبهم، ثم كان لقاء 25 أكتوبر 2014، تم الالتزام فيه بإيجاد حل إنساني لطي هذا الملف، وذلك بتخصيص مبلغ مالي جزافي، لكن لا أمل في الأفق.

لقاءان للمحتجين تما مع بنكيران رئيس الحكومة، والذي تم تذكيره بوعوده وبرنامجه الانتخابي، لكن يبقى هذا الكلام معسولا كسابقيه في كل الحكومات المتعاقبة ومجرد وعود يعلق عبد الله سامر.

نظموا العديد من الوقفات والاعتصامات الاحتجاجية منذ سنة 2005، على المستويين الوطني والجهوي، منها اعتصامات أمام مؤسسة الحسن لقدماء المحاربين والعسكريين وأمام مقر البرلمان وولاية الرباط وحسان.

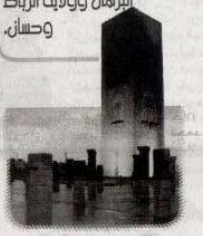

الرباط

هذا ما أوصت به تظاهرة حول إدماج المهاجرين الأجانب في النسيج السوسيو ثقافي المغربي

المساء 26661/16

في إطار استمرار شبكة الفضاء الحر للمواطنة والتكوين والتنمية بالمحمدية في تنفيذ أنشطة مشروع: "من أجل إدماج ميسر للمهاجرين الأجانب في النسيج الاقتصادي والاجتماعي والتربوي والثقافي المغربي لسنة 2014، وتحت شعار لنتعلم أن نعيش جميعا بشكل أفضل، تم تنظيم تظاهرة ثقافية قبل أيام بمقر "دار الشبيبة الطالبة" الدار البيضاء، بمعية شركاء الشبكة: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان- جهة البيضاء سطات، وجمعية ريم الأمل والتنمية، ولجنة ENTUS المكلفة بقضايا المهاجرين جنوب الصحراء، جمعية دار الشبيبة الطالبة بالبيضاء. حضرها أكثر من 120 مشاركا ومشاركة، من مختلف الفئات الاجتماعية ومختلف الجنسيات التي ينتمي إليها هؤلاء المهاجرون، وخاصة من افريقيا جنوب الصحراء، (السنغال -الكونكو- الكاميرون - مالي - تشاد- بوركينافاصو- الصومال.....).

وحسب تقرير توصلت "المساء" بنسخة منه، فإنه جرى التأكيد خلال هذا اللقاء على أن المبادرة المغربية بتسوية أوضاع المهاجرين على أرضه كانت مبادرة هامة، وإن كانت محدودة في الزمن وعدد المستفيدين والمستفيدات، مع تعبير العديد من المتدخلين عن الأمل في فتح المجال للأعداد الكبيرة المتبقية، وأن عملية التعايش بين الجنسيات الموجودة فوق التراب الوطني لا يمكن أن تمر عن طريق الإدماج وحده، بل عن طريق توفر الرغبة في اندماج هؤلاء الوافدين في النسيج الاجتماعي والثقافي المغربي، وهذا ما لا يمكن أن يتحقق إلا بتوفر شروط أساسية تؤدي إلى تحقيق الأهداف المتوخاة منها: أن تعلم لغة الآخر مدخل أساسي لذلك ولابد أن يبذل فيه المهاجرون مجهودا لتعلم لغة التواصل للبلد المستقبل، أن التعرف على ثقافة الآخر والعمل على احترامها وتثمينها بشكل أداة للتفاهم والتواصل، وهذا ما يجب أن تلعب فيه التظاهرات الثقافية والفنية دورا كبيرا، تكون محور اهتمام وسائل الإعلام عموما، والعمومي على وجه الخصوص، في اتجاه ترسيخ ثقافة التعايش والتسامح وقبول الاختلاف، وأن للدراسات والأبحاث العلمية والسوسيولوجية دورا كبير في إعادة تشكيل وعي المغاربة عبر النقاش العمومي المفتوح والمنفتح، حول مرتكزات الهوية المغربية ومعايير تحديدها والانتماء إليها، حتى لا تكون هوية منغلقة.

وتم التركيز خلال هذا اللقاء، حسب التقرير ذاته، على أن تشكل التربية على المواطنة وحقوق الإنسان في أسرنا ومنظومتنا التربوية والتعليمية والتكوينية مدخلا لترسيخ المقاربة الحقوقية لدى الناشئة والأجيال القادمة، لتيسير قبول الآخر المختلف، وأن الاطلاع على التجارب والخبرات الدولية في مجال معالجة قضايا الهجرة والمهاجرين ومسالة تسوية أوضاعهم وإدماجهم أمر مطلوب لتحقيق مطلب التعايش، وأن المقاربة التشاركية في صياغة وبلورة الاستراتيجيات المستقبلية لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان هي الآلية الناجعة لتحقيق أهداف التعايش بين مكونات المجتمع المغربي.

اتجاهات

ثقافة حقوق الإنسان

1683/12

تعميم الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان في كل الجهات، في تعاون بين اللجان الجهوية لحقوق الإنسان ووزارة الشباب والرياضة، من شأنه أن يطور الثقافة الحقوقية لدى الشباب، خصوصا أولئك الذين لا يعملون في جمعيات حقوقية، على أساس أن ذلك يواكبه تكوين قانوني، وهو ما يفتقده العديد من الشباب «المبتدئين» في المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص الذين لم يحظوا بدراسات قانونية في الجامعة «التقليدية».

جدل وفاة عماري يتواصل في المغرب

هسبريس – طارق بنهدا

الجمعة 22 ماي 2015 - 12:20

تستعد هيئة دفاع عائلة كمال عماري، لتخليد الذكرى الرابعة لوفاة الناشط ضمن "حركة 20 فبراير" بآسفي وعضو جماعة العدل والإحسان، كمال عماري، حيث ستقدم "معطيات جديدة ومستجدات" تهم الملف، خلال ندوة وطنية قادمة، فيما لم تخف تخوفها من مسار تحقيق لم يكشف عن أي جديد منذ أربع سنوات، في قضية تعتبرها "جريمة دولة في اعتداء طال الشهيد كمال عماري".

يوم الحادث

ورغم أن السلطات المحلية بآسفي نفت قبل أربع سنوات أن يكون كمال عماري قد توفي بسبب جروح أصيب بها خلال مظاهرة لـ20 فبراير، على أنها أخبار "لا أساس لها من الصحة" وأنه توفي يوم الخميس 2 يونيو 2011، إثر نوبة قلبية وتوقف في عملية التنفس، "نتيجة مرض رئوي كان يعاني منه، بمستشفى محمد الخامس بآسفي"، إلا أن المقربين منه، بما فيها جماعة العدل والإحسان وعدد من الهيئات الحقوقية قدمت روايات أخرى تحمل فيها السلطات مسؤولية "اغتياله".

وحسب الهيئة الحقوقية والمقربين من الراحل عماري، فإن الأخير كان يعمل حارساً ليلياً بميناء آسفي، فإن قصة وفاته تعود ليوم الأحد 29 ماي 2011، الذي شارك في مسيرة لحركة 20 فبراير "بينما هو متوجه إلى عمله فوجئ بسبعة أفراد من عناصر الأمن بزي مدني استفردوا به بشارع عبد الرحمن الوزاني المعروف بشارع دار بوعودة، وبعد الاشتباه في كونه كان من المشاركين في المسيرة، قاموا بضربه ضربا مبرحا في أماكن حساسة وتمكن من الإفلات منهم".

وتضيف تلك الرواية، التي تتبناها جماعة العدل والإحسان إلى جانب هيئات حقوقية، أن عماري تعرض بعد ذلك لتعنيف شديد بعد اللحاق به "ليصاب بعدة كدمات في جميع أنحاء جسمه.. ثم تركوه ملقى على الأرض، وبعد أن استجمع قدراته، رجع أدراجه إلى بيته"، قبل أن يتوجه بتاريخ 31/05/2011، إلى عيادة أحد الأطباء المختصين في جراحة العظام والمفاصل، "عاد الشهيد ليراجع طبيبا آخر يوم 01/06/2011، ولتسلم له وصفة طبية ثانية.. لكن بحلول مساء اليوم ذاته، أصبحت حالته الصحية متدهورة جدا، مما استدعى نقله إلى مصلحة المستعجلات بالمستشفى الإقليمي بآسفي حيث فارق، رحمه الله، الحياة في صبيحة اليوم الموالي".

النويني: تقرير اليزمي اعترف بالاعتداء

هسبريس اتصلت بالباحث محمد النويني، وهو أحد المتتبعين لملف كمال عماري، حيث قدم الرواية المذكورة، وهو يصف كمال بشهيد حراك الشباب المغربي، مضيفا وهو يستحضر تلك الفترة بقوله "انطلق موكب تشييع الشهيد كمال عماري في مدينة أسفي، على الساعة الثالثة والنصف من زوال يوم السبت 4 يونيو 2011 من أمام مستودع الأموات بمستشفى محمد الخامس، بمشاركة الآلاف من ساكنة المدينة وناشطي حركة 20 فبراير الذين حجوا من مجموعة من المدن المغربية..".

وإلى جانب التقارير التي أصدرتها هيئات حقوقية غير رسمية حول القضية، والتي تؤكد وفق النويني أن الاعتداء العنيف الذي تعرض له الفقيد عماري من طرف رجال الأمن "هو السبب المباشر وراء موته"، يورد المتحدث التقرير الرسمي الذي قدمه **ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** أمام البرلمان، بعد مرور ثلاثة سنوات عن الحادث، والذي يرصد لخلاصة عمل المجلس خلال الفترة الممتدة من مارس 2011 إلى غاية متم سنة 2013، وهو التقرير الذي رصد في محور "الحق في التظاهر السلمي" عددا من حالات التوتر "التي ترتّبتْ عنها انتهاكاتٌ لحقوق الإنسان و منها أحداث أسفي خلال شهر ماي من سنة 2011 ".

إجراءات قانونية

وعن المساطر القانونية والقضائية التي سلكتها هيئة دفاع كمال عماري، قال النويني لهسبريس إن الهيئة ومن ورائها من أسرة الضحية سارعت، في نفس اليوم الذي أعلنت فيه الوفاة، إلى تقديم شكاية إلى الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بأسفي، لتتم معاينة الجثة وتكليف مركز الطب الشرعي بالمستشفى الجامعي ابن رشد بإجراء تشريح طبي على الضحية "وهو الأمر الذي تم في ليلة يوم الوفاة".

ومنذ أن أعلنت النيابة العامة يوم 06 يونيو 2011 تكليف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالقيام بإجراء بحث تمهيدي في القضية، أحال الوكيل العام الملف على قاضي التحقيق، بعد قرابة السنة من الحادث، يضيف النويني، ليباشر التحقيق ضد مجهول من أجل تهم العنف العمدي المؤدي للوفاة دون نية القتل والعنف العمدي، مضيفا أن هيئة دفاع "الشهيد" تشدد إلى حدود الساعة على متابعتها لمسار التحقيق عن كثب.

مخاوف حول التحقيق

وينقل النويني تخوف الهيئة من مسار التحقيق الذي عرف عدة جلسات لمدة أربع سنوات، "استمع فيها قاضي التحقيق لمجموعة من الأشخاص، دون أن يخرج بخلاصات ومستنتجات في القضية، ودون توجيه أي إجراء من إجراءات البحث والتحقيق ضد أي من رجال القوة العمومية رؤساء ومرؤوسين رغم أن تقرير المجلس الوطني يشير صراحة إلى مسؤولية عناصر أجهزة الأمن و رؤسائهم".

ويضيف الباحث المغربي أن هيئة الدفاع ترى في وفاة عماري "جريمة اعتداء" تتحملها الدولة المغربية، "تتضمن المس بالحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والتعذيب.. والحق في الاحتجاج السلمي، وهي جرائم سياسية بعضها لا يسقط بالتقادم وفقا للقانون الإنساني الدولي والقانون الجنائي المغربي"، فيما قال إن عائلة الضحية تلوح في حالة استنفاد جميع إمكانات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر باللجوء للمؤسسات الدولية المختصة.

http://www.hespress.com/permalink/264473.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة تعقد دورتها العادية الحادية عشرة

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة دورتها العادية الحادية عشرة يوم الأحد 24 ماي 2015 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق الشمس بمدينة بني ملال.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، المنعقدة بناء على الظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، مجموعة من النقط أبرزها تقديم ومناقشة تقرير أنشطة اللجنة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة، تقييم مسابقة القصة القصيرة ذات المضمون الحقوقي والدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، والوقوف عن سير مشروع الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، المنظمة طيلة شهر ماي الجاري. كما ستناقش الدورة تقريرين للجنة حول واقع الولوجيات ببني ملال وظاهرة مغادرة الفتيات للدراسة بعد انتهاء المرحلة الابتدائية بجهة تادلة أزيلال.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاء ات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل اللجنة، التي يرأسها السيد علال البصراوي، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين بالأقاليم والعمالات التي يشملها نفوذ اللجنة (أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خنيفرة، خريبكة وميدلت).

تذكير

النشاط: الدورة العادية الحادية عشرة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة

التاريخ: الأحد 24 ماي 2015 (ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا)

المكان: فندق الشمس بمدينة بني ملال

الاتصال: اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال– خريبكة (0523483499)

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة تعقد دورتها العادية الحادية عشرة

http://shababunity.net/show.php?id=3650563

http://www.benimellal-online.com/index.php/permalink/11206.html

http://www.educpress.com/36321.edu

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة تعقد دورتها العادية الحادية عشرة

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة دورتها العادية الحادية عشرة يوم الأحد 24 ماي 2015 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق الشمس بمدينة بني ملال.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، المنعقدة بناء على الظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، مجموعة من النقط أبرزها تقديم ومناقشة تقرير أنشطة اللجنة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة، تقييم مسابقة القصة القصيرة ذات المضمون الحقوقي والدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، والوقوف عن سير مشروع الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، المنظمة طيلة شهر ماي الجاري. كما ستناقش الدورة تقريرين للجنة حول واقع الولوجيات ببني ملال وظاهرة مغادرة الفتيات للدراسة بعد انتهاء المرحلة الابتدائية بجهة تادلة أزيلال.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاء ات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل اللجنة، التي يرأسها السيد علال البصراوي، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين بالأقاليم والعمالات التي يشملها نفوذ اللجنة (أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خنيفرة، خريبكة وميدلت).

http://inasspresse.ma/2015/05/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7/

http://www.maghress.com/profvb/36321

http://azzaman-almaghribi.blogspot.com/2015/05/blog-post_3.html

http://sawtkhouribga.com/news.php?id=1086

http://www.khouribgamedia.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7/

اليزمي يدعو من مراكش إلى تقوية النخب المحلية في مجال حقوق الإنسان

عبد الغني بلوط

دعا إدريس يزمي **رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان** إلى تقوية النخب الحقوقية جهويا ومحليا من أجل النهوض بثقافة حقوق الإنسان في المجتمع، سيما مع سير المغرب إلى إقرار جهوية متقدمة بصلاحيات لا مركزية مهمة، مشيرا في ندوة نظمتها جامعة القاضي عياض يوم الجمعة 15 ماي 2015، ضمن برنامجها السنوي "منابر مراكش" أن الجامعة مؤهلة لهذا الدور بامتياز إلى جانب الجمعيات الحقوقية المتواجدة في الميدان وعدد من المؤسسات المنتخبة.

وأبرز اليزمي أن النضال في الميدان ورصد الانتهاكات ضروري في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان، لكن فتح النقاش مع رجال المعرفة بالجامعة يبرز بعدا آخرا لهذا النضال ويتيح معرفة آراء علمية معمقة. وأكد في هذا الصدد أن الانفتاح على الجامعة معبر أساسي أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان، واصفا الدستور الجديد للمملكة المغربية بالوثيقة الحقوقية، على اعتبار أن الثلث من بنوده هي مواد حقوقية، كما أنه دستور متعدد كرس لمقاربة الديمقراطية التشاركية.

وأكد اليزمي في مداخلة تحت عنوان "الحقوق الإنسان ورهانات العولمة" الذي أطره رئيس الجامعة عبد اللطيف ميراوي وحضره والي مراكش عبد السلام بيكرات ومنتخبون وفعاليات فكرية وحقوقية أن حركة الهجرة لم تعد جنوب في اتجاه الشمال وإنما أضحت أيضا جنوب جنوب مؤكدا أننا في صلب العولمة وان التحدي الذي نواجهه هو كيف نحافظ على المرجعية الوطنية في الوقت الذي نكون فيه عالميين على حد تعبيره.

وأشاد يزمي بانفتاح المغرب على كل الجنسيات منوها بالخبرة المغربية في المهجر، موضحا أن أزيد من 15 ألف مواطن مغربي يهاجرون سنويا بشكل قانوني، منهم 5 آلاف يسافرون إلى الولايات المتحدة في إطار القرعة، لكنه في المقابل لاحظ أن عودة عدد من الأدمغة المهاجرة ساهم في الرفع من الأداء في عدد من المؤسسات العمومية، ومنها الجامعات المغربية، وبالتالي وجب الاهتمام بهذه الفئة وفتح جسور التواصل والتعامل معها في أي موقع وجدت فيه.

http://www.jadidpresse.com/%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%85%D9%86-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%AA%D9%82%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D8%A8-%D8%A7%D9%84/

لقاءات إقليمية حول "دليل نمذجة المدرسة المواطنة بنيابات التعليم"

الجمعة 22 مايو 2015. - 08:00:00

تنظم الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين بكل من فاس-بولمان وتازة-الحسيمة-تاونات ومكناس-تافيلالت سلسلة لقاءات إقليمية بالنيابات التعليمية بمدن فاس، صفرو، مولاي يعقوب، ميسور، مكناس، الحاجب، إفران، تازة وتاونات، لتقديم دليل نمذجة المدرسة المواطنة وخطة تفعيله بالمؤسسات التعليمية، وفق مخطط إقليمي خاص بكل نيابة، يتماشى مع خصوصيات المؤسسات التجريبية المستهدفة بالنيابات التسع، وذلك ما بين 19 و28 ماي 2015.

وستشهد فعاليات هذه اللقاءات، التي سيشرف على تأطيرها أطر وأعضاء من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس-مكناس وأطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، مشاركة النواب الإقليمين وممثلي لجن الإشراف الموسعة المكلفة بتتبع وتنفيذ اتفاقية الشراكات الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس-مكناس والأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، بالإضافة إلى رؤساء أقسام الحياة المدرسية ومسؤولي مكاتب الأنشطة المدرسية وكذا مديري المؤسسات التجريبية وأطرها الإدارية والمواكبين لمشروع المدرسة المواطنة.

ويعد "دليل نمذجة المدرسة المواطنة" ثمرة إرادة ومجهود جماعي مشترك بين فاعلين تربويين بالأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأطر وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فاس-مكناس. ويهدف الدليل إلى مواكبة الفاعلين في المؤسسات المنخرطة في مشروع "المدرسة المواطنة"، الذي استهدفت مرحلته الأولى 59 مؤسسة تعليمية موزعة ما بين الأسلاك التعليمية الثلاث في المجالين الحضري والقروي، لدعمهم من أجل إرساء سليم وتدريجي لأسس المشروع، وقيادة التغييرات الضرورية التي من شأنها أن تحول مشروع المؤسسة ومشروع القسم وكافة الآليات التنظيمية الأخرى مدخلا لترسيخ مؤسساتي لثقافة وقيم حقوق الإنسان بمؤسساتهم التعليمية.

http://casaoui.ma/education/7165.html

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة تعقد دورتها العادية الحادية عشرة

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة دورتها العادية الحادية عشرة يوم الأحد 24 ماي 2015 ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحا بفندق الشمس بمدينة بني ملال.

ويضم جدول أعمال هذه الدورة، المنعقدة بناء على الظهير الشريف المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ونظامه الداخلي، مجموعة من النقط أبرزها تقديم ومناقشة تقرير أنشطة اللجنة بين الدورتين العاشرة والحادية عشرة، تقييم مسابقة القصة القصيرة ذات المضمون الحقوقي والدورة الثانية لمهرجان الفيلم الحقوقي والتربوي، والوقوف عن سير مشروع الجامعات الشعبية لحقوق الإنسان، المنظمة طيلة شهر ماي الجاري. كما ستناقش الدورة تقريرين للجنة حول واقع الولوجيات ببني ملال وظاهرة مغادرة الفتيات للدراسة بعد انتهاء المرحلة الابتدائية بجهة تادلة أزيلال.

يذكر أن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ببني ملال–خريبكة، التي تم تنصيبها بتاريخ 9 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بتتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاء ات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل اللجنة، التي يرأسها السيد علال البصراوي، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين بالأقاليم والعمالات التي يشملها نفوذ اللجنة (أزيلال، بني ملال، الفقيه بنصالح، خنيفرة، خريبكة وميدلت).

http://www.khouribgapress.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7/

http://www.benimellal-online.com/index.php/permalink/11206.html

http://www.hakikanews.com/?p=23119

http://www.zemamrapress.com/page.php?details=1787

http://boujdour24.com/permalink/3396.html

http://atlas24.ma/news302.html

http://hona24.ma/?p=10496

http://www.educpress.com/36321.edu

http://scopresse.ma/national/310.html

http://www.tamazirtpress.net/news13571.html

http://akhbar-takafa.com/index.php?option=com_content&view=article&id=1399:2015-05-21-14-57-11&catid=13:2013-03-18-14-12-26

http://aalamonline.com/9636.html

http://www.elhadat24.com/%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A8%D9%86%D9%8A-%D9%85%D9%84%D8%A7.html

واقع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ورهانات التنمية بالجهة خلال يوم دراسي

نظمت كل من **اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان طانطان .كليميم** ، وجمعية منتدى المدينة بكليميم يوما دراسيا حول موضوع : " واقع الحقوق الإقتصادية والإجتماعية ، ورهانات التنمية بالجهة " ، وذلك يوم السبت 16 ماي 2015 بالأكاديمية الجهوية للتربية ، والتكوين بجهة كليميم السمارة ، وقد عرف هذا اليوم الدراسي عروض لمجموعة من الدكاترة الجامعيين ، حيث تطرقت المداخلة الأولى إلى مكانة الحقوق الإقتصادية ، والإجتماعية ضمن منظومة حقوق الإنسان وطنيا ودوليا وعلاقتها بالتنمية من تأطير الأستاذ الباحث الشرقي خطري ، في حين تطرق الأستاذ بوجمعة بيناهو " للحقوق الإقتصادية والإجتماعية بالجهة : الفعلية والتطلعات " وتطرق المداخلة الرابعة " للحق في التنمية ورهانات الفاعلين في السياسات العامة : قراءة في الظاهرة الأعيانية بالصحراء وأزمة التأسيس لثقافة الحكامة المحلية بالجهة " من تأطير الدكتور خالد فريد ، في حين ناقشت مداخلة الدكتور الزواوي حسن " الفعل الإحتجاجي بالجهة : آلية غير تعاقدية لتقييم السياسات العمومية ، وقد عرف اللقاء تدخلات مهمة للمشاركين أغنت النقاش حول موضوع يحتل مكانة مهمة في الزمان والمكان بحكم الظرفية الراهنة لقضية الصحراء .

هذا وإنتقل المشاركين في اليوم الدراسي لتعميق النقاش ، والخروج بتوصيات وعدت الجهات المنظمة بمتابعتها ، وذلك من خلال ثلاث ورشات الأولى تحت عنوان :" الإستثمار والتشغيل " من تأطير السيد عبد الرحمان النوى المندوب الإقليمي للتشغيل بطانطان ، والسيد أحمد الباح مدير المركزالجهوي للإستثمار بالجهة والثانية تحت عنوان :" الإقتصاد الإجتماعي والتضامني ، والحق في التنمية " من تأطير السيد عبد المالك لديغي عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ، والسيد عبد الله أبريك المنسق الجهوي لوكالة التنمية الإجتماعية للجهة في حين تطرقت الورشة الثالثة ل "التعليم العالي والصحة " واطرها كل من الأستاذ رشيد مركزي أستاذ التعليم العالي بجامعة إبن زهر ، والأستاذ المختار زابيلا الكاتب العام لجمعية منتدى المدينة بكليميم .

وقد حضر هذا اليوم الدراسي مجموعة من رؤساء المصالح الخارجية ، وباحثين ، وجمعويين ، وحقويين ، وغيرهم

http://aljihat3.com/?p=747702

وزير الخارجية السابق سعد الدين العثماني يزور مقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لعيون السمارة

في: مايو 21, 2015

قام ا السيد سعد الدين العثماني بزيارة لمقر اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لعيون السمارة رفقة اعضاء جمعية النجاح للاعمال الاجتماعية ،الزيارة تاتي في اطار انفتاح اللجنة الجهوية على كافة مكونات النسيج الجمعوي ،بداية القاء استعرض فيها السيد رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان لعيون السمارة اهم وابرز الانجازات التي حققتها اللجنة على المستوى الجهوي الوطني وكدا الدولي ،كما استعرض حصيلة عمل مجموعة الحماية بالجهة ومجموعة النهوض اظافة الى ابرازه للادوار الطلائعية للجنة الجهوية لحقوق الانسان وهي تعمل على اشاعة ثقافة حقوق الانسان باقليم الصحراء ،كما وضح الطرق التي مهدت الطريق لعمل للجنة الجهوية لحقوق الانسان لعيون السمارة مند تنصيبها في 19 دجنبر حتى تحضى بمصداقية لدى جميع مكونات المجتمع المدني اظافة الى استقبالها لجميع الفرقاء السياسين سواء المطالبين باستقلال الصحراء عن المغرب او الوحدوين ،وكان خلال هدا القاء عرض شريط يبين عمل اللجنة مند انطلاقتها.

http://hounasahara.com/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D9%82-%D8%B3%D8%B9%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7-2/

قالت الصحافة : اليزمي ينهي الجدل في مقتل العماري ويحمل الدولة المسؤولية

بعد تكتم **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** لأزيد من ثلاث سنوات على نتائج التقرير الذي أنجزه بخصوص ملابسات وفاة الشاب كمال العماري أحد أعضاء حركة 20 فبراير بأسفي، والذي أنجز طبقا للمادة 4 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، خرج عشية الإثنين رئيس المجلس الوطني الهيئة الحقوقية التابعة للدولة إدريس اليزمي لتحميل رجال الشرطة مسؤولية وفاة كمال العماري بسبب العنف المفرط الذي مورس عليه.

وكان بلاغ سابق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أكد أنه ''في إطار ممارسته لاختصاصاته، وعلى إثر إيفاده للجنة للتحري والتحقيق في الأحداث التي شهدتها مدينة أسفي يوم الأحد 29 ماي وواقعة وفاة السيد كمال عماري يوم الخميس 2 يونيو 2011، قام المجلس الوطني لحقوق الإنسان بإعداد تقرير مفصل ورفعه إلى السلطات المختصة''.

ومن خلال تصريح إدريس اليزمي أمام رئيس الحكومة ووزير الداخلية اليوم الاثنين 16 يونيو، يبدو أن التقرير توصل إلى ''أن نتائج الوفاة تلك ترجع أسبابها إلى العنف المفرط الذي مورس على كمال العماري من قبل السلطة''.

هذا وعلمت ''مشاهد.أنفو'' أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد رفع تقريرا لوزارتي العدل والداخلية، ضم أربع مكونات أساسية تهم حيثيات ودواعي تشكيل لجنة التحقيق وطبيعة مهمتها وحصيلة ما قامت به اللجنة من مقابلات ومعاينات وزيارات ودراسة للوثائق والصور وأحداث مدينة أسفي في ضوء المعايير الكونية لحقوق الإنسان، وخلاصات وتوصيات.

وقد جاء هذا التصريح المفاجئ الذي يحمل السلطة المسؤولية من طرف هيئة حقوقية تابعة للدولة، بعد أن قام المئات من أنصار جماعة العدل والإحسان بالاحتجاج أمام البرلمان في الذكرى الثالثة لوفاة كمال العماري نظمتها جمعية أصدقاء الشهيد كمال العماري مساء السبت 31 ماي 2014،

وقد حمل المحتجون شعارات من قبيل ''من قتل ابني'' و''بأي ذنب قتل كمال عماري'' والتي شارك فيها عبد الواحد المتوكل رئيس الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان ومحمد حمداوي عضو مجلس الإرشاد ومحمد سلمي منسق الهيئة الحقوقية وأحمد أيت عمي وعلي تيزنت عضو مجلس الشورى وحسن بناجح وأبو الشتاء مساعيف عضو الأمانة العامة للجماعة ذاتها.

https://www.youtube.com/watch?v=bohsS6p70qY

Par Amale Samie

CHRONIQUE

PJD, mon amour...

1115 150

Le Maroc est en état de choc. Il vient de sortir d'un traumatisme profond. Alors, encore hébété par ce terrible mois où nous ignorions si l'amour né sous la Coupole comme un frêle brin de muguet ne risquait pas de déraper pour finir dans le mur, je me rends compte qu'on a survécu au pire des cauchemars: un gouvernement ébréché du quart de ses membres. Mais le frère Lahbib et la sœur Soumia vieilliront ensemble, après avoir donné à la patrie une pléthorique marmaille faite de futurs ministres. Yasmina Baddou avait attiré le courroux du peuple quand elle s'était fendu la poire à l'écoute d'un bougre de député qui lui demandait ce qu'elle comptait faire pour enrayer l'invasion des puces de poulets à Nador.

On peut tout reprocher à Yasmina Baddou, y compris sa manie de faire du camping devant les bureaux de vote à la veille des élections, mais elle ne faisait pas sécher son linge intime au Parlement.

Et là, à peine sorti de ma stupeur, j'y suis retombé après avoir reçu la newsletter de OEF qui rapportait les termes d'un dialogue politiquement stratégique entre Abdelilah Benkirane, l'homme qui balaie d'un revers de la main les micros quand il pérore dans une conférence de presse, et Mohamed Sebbar, secrétaire général du CNDH: Benkirane aurait demandé à Sebbar ce qu'il ferait s'il entrait dans sa chambre à coucher et qu'il trouvait sa femme aux bras d'un homme. D'abord, sa femme ne serait pas au bras d'un homme mais au lit, parce qu'on aurait dépassé de loin le stade de la galanterie et des gestes délicats pour passer aux cabrioles. Et je dis cabrioles parce que je suis islamiste, je m'interdis de parler de galipettes. Mais je le comprends, notre stentor national, c'est un homme à l'éducation irréprochable. Mais passons, Sebbar lui aurait répondu qu'il irait porter plainte au parquet et qu'il demanderait le divorce ensuite. Ben mince alors, si je surprenais ma chère femme dans une position délicate, je la truciderais et je ferais passer l'intrus à la moulinette et cela m'éviterait le divorce

Benkirane est plus soucieux de son amour propre que d'une loi stupide.

faute de divorçable. J'ai enregistré avec une grande satisfaction la réponse du premier ministre: «En faisant cela, on ajoute une humiliation à la première». Il est vrai que Benkirane est un vrai mec plus soucieux de son amour propre que d'une loi stupide.

Pourtant, la vraie question était celle-ci: «Que ferais-tu si ta femme et son amant se faisant passer des billets doux au parlement et au conseil de gouvernement?»

Le Maroc, comme je l'ai dit, m'a replongé dans la stupeur: on peut y obliger un homme offensé à passer par le tribunal au lieu de le laisser rétablir son honneur au couteau de boucher. Finis les crimes d'honneur.

Alors un gouvernement bancal deviendrait le cadet de mes soucis. Jean-Pierre Chevènement avait dit exactement: «Un ministre, ça ferme sa gueule; si ça veut l'ouvrir, ça démissionne». Je crois, moi, qu'un ministre doit fermer sa gueule et démissionner pour éviter de dire des conneries. Hassan II avait fait cette déclaration devenue célèbre: «Je peux prendre mon chauffeur et le nommer ministre»!

Mais en ce début de 21e siècle, le recrutement est devenu difficile. Voilà pourquoi la triste réalité nous vaut une fournée de candidats médiocres tout juste bons à devenir chefs de partis après avoir mis la main dans un fatal engrenage.

Le PJD s'est tristement distingué par les injures de son chef, après les noms d'oiseaux, le caquètement des poules. Comment s'étonner que Saâd Eddine El Othmani, un homme estimable, qui malgré ses convictions intégristes savait se tenir, ait refusé un portefeuille qui aurait dignement remeublé la dentition clairsemée du gouvernement? C'était pourtant l'ancien chef de la diplomatie marocaine!

On dit qu'il a préféré consacrer son temps à ses patients, dans son cabinet de psy. Il a raison, il va bientôt compter dans sa clientèle tout le bureau politique du PJD, voire celui du MP. A commencer par notre tout nouveau ministre de la jeunesse et des sports ■

www.maroc-hebdo.press.ma

Loi sur l'avortement, controverse et lignes de partage

Une loi sous influence

RÉGLEMENTATION. Les associations féminines estiment que la grossesse non désirée, le phénomène des "enfants de personne" et l'inégalité des femmes devant l'avortement, n'ont pas été pris en compte. Le débat reste ouvert.

L'avortement et sa réglementation, difficile d'imaginer une question autrement plus sensible; plus potentiellement sujette à réactivité largement répandue; plus porteuse d'un ensemble complexe de convictions arrêtées, d'une part; et d'approche moderniste quelque peu transgressive d'un tabou convenu, d'autre part. Toutes les raisons étaient réunies pour que le projet de loi sur l'avortement soit attendu.

On en a eu un premier aperçu lorsque S.M. le Roi a reçu la commission interministérielle chargée du dossier, le vendredi 15 mai 2015, où étaient présents les ministres de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid; de la Santé, Houcine El Ouardi; des Affaires islamiques, Ahmed Taoufik; ainsi que le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami.

Le projet de loi prévoit trois cas où l'avortement est permis et légalement conforme aux percepts religieux: lorsque la grossesse constitue un danger pour la santé de la femme; lorsqu'il y a viol ou adultère; ou lorsque le fœtus présente un risque avéré de maladies dégénératives. Tout ce package précautionneux était tellement entendu qu'il semble correspondre à un seuil minimum de normalité ordinaire. Il faut, tout de même, préciser que c'est la première fois que ce sujet fait l'objet d'un effort de législation.

Par ailleurs, il est tout à fait compréhensible que ce projet de loi pouvait difficilement aller plus loin. À moins de toucher aux fondamentaux d'un régime où la séparation du religieux et du politique n'est pas concevable.

Des "enfants de personne"

D'aucuns pensent, malgré tout, qu'une autre lecture, un peu plus audacieuse, du rite malékite était possible; quitte à s'ouvrir sur les autres écoles sunnites. Fouzia Assouli, présidente de la Ligue démocratique des droits de la femme, n'y est pas allée par quatre chemins. Elle considère que la criminalisation de l'avortement, toujours en vigueur, est un leurre puisque 600 à 800 cas de ce type sont pratiqués chaque jour. Le principe de grossesses non désirée n'a pas été retenu, alors même qu'il est à l'origine du phénomène des "enfants de personne" qui errent dans les rues et gonflent les rangs de la délinquance juvénile. L'interruption volontaire de grossesse (IVG), pour Mme Assouli, est une nécessité sociale qui ne peut être assimilée à un moyen contraceptif ou à un planning familial. Pour elle, «*la femme est une entité, corps et sensibilité, et non un corps détaché de l'être, comme le laisse entendre le projet de loi*».

Pour clore son raisonnement, la militante féministe met en garde contre l'approfondissement des disparités sociales entre les femmes qui ont les moyens de se faire avorter dans les meilleures conditions; et celles qui, en désespoir de cause, s'adressent à des apprentis-sorciers, au risque de leur vie.

La société civile a-t-elle été suffisamment associée à la réflexion qui a produit ce projet? Ses promoteurs officiels assurent que oui, les activistes associatifs soutiennent que non. On reproche, particulièrement à Mustapha Ramid, d'avoir toujours été contre toute idée de légalisation de l'avortement, avant même qu'il ne soit ministre. Le débat reste ouvert et chacun peut s'exprimer librement sur le sujet. C'est déjà ça ■

ABDELLATIF MANSOUR

30 / 670

Avortement
A MI-CHEMIN, NE PAS LÂCHER

Le rapport consultatif exigé par le roi au sujet de l'avortement est tombé. Si le texte paraît fermé de prime abord, il pourrait contenter les pro-IVG. À condition que ces derniers ne répètent pas leur erreur d'abandonner le débat...

Mohammed VI s'est mêlé au débat en demandant un projet de loi.

Les ministères des Habous et de la Justice, en plus du CNDH, ont rendu leur copie le 5 mai sur l'avortement. Elle est basée sur des consultations et conforme aux instructions royales. Le résultat ? Une criminalisation de principe, à l'exception de trois cas : lorsque la grossesse est le fait d'un viol ou d'un inceste, que le fœtus pourrait contracter de graves malformations ou des maladies incurables, et enfin lorsqu'elle constitue un danger pour la vie et la santé de la mère. Trois cas de figure qui ressemblent à ceux mis en avant par le PJD (à travers les déclarations de Saâd-Eddine El Othmani) alors que le débat battait son plein. Une défaite pour les progressistes ? Pas certain, ou du moins pas encore, et ce malgré le fait que beaucoup se soient indignés le jour de l'annonce.

Reprise à la mi-temps ?

En effet, le roi a donné ses instructions afin que les conclusions de ces consultations soient traduites par des dispositions juridiques. Nous n'en sommes donc qu'à la mi-temps. Deux départements seront impliqués dans ce processus : le ministère de la Justice et le ministère de la Santé, qui doivent s'associer à des médecins spécialistes. Et il se trouve que le ministre de la Santé, El Hossein El Ouardi, et une bonne partie du corps médical, à en croire des professionnels, sont favorables à un éventail plus large des situations autorisant l'IVG. Ces derniers ont un espace pour se battre, qui se cache dans la formulation suivante : *« Danger pour (...) la santé de la mère »*. Une énonciation proche de l'actuelle loi. *« L'avortement n'est pas puni lorsqu'il constitue une mesure nécessaire pour sauvegarder la santé de la mère »*, relève l'article 453 du Code pénal. Pour rappel, les pro-IVG, avant d'exiger une réforme entière, ont bataillé sur la base de cet article, pour que le terme de « santé » ne soit plus compris a minima mais considéré sous ses divers aspects : psychologique, physique, etc.

L'optimisme des pro-IVG

Résultat, après des réactions à chaud le 15 mai, les pro-IVG se veulent rassurants. Le rapport peut paraître de prime abord favorable aux conservateurs, mais il est large et reste encore sujet aux interprétations et peut toujours être utilisé par les progressistes. *« Je suis optimiste : ils vont élargir la notion de santé afin que l'aspect psychologique et le bien-être social soient pris en compte, et peut-être aussi considérer la grossesse d'une mineure ou d'une personne souffrant de troubles psychologiques comme des cas ouvrant la voie à l'IVG »*, justifie le professeur Chafik Chraïbi, président de l'AMLAC, association militant pour le droit à l'avortement. Nouzha Skalli, ancienne ministre PPS de la Famille, connue pour ses positions en faveur de l'extension de l'accès à l'IVG, campe sur une ligne proche : *« Il est tôt pour réagir. Nous ne disposons pour l'instant d'aucun texte sur lequel se baser. L'annonce a été faite pour calmer les esprits, dans l'attente d'un texte plus précis qui autorise les médecins à faire une IVG si la santé de la femme, physique, mentale ou sociale, est en danger. »* Reste une question politique, adressée aux progressistes : cet optimisme n'est-il pas vicieux ?

Le camp pro-IVG a quelque peu abandonné le champ de bataille

Le camp pro-IVG a quelque peu abandonné le champ de bataille, au milieu du gué, après l'annonce faite par le roi, le 16 mars, du lancement de la consultation. Un débat organisé le même jour par l'AMLAC a même été levé séance tenante, sous les hourras, après lecture de l'instruction royale. Et entre-temps, les pro-IVG ont peu ou prou abandonné leur travail de plaidoyer. Une erreur à ne pas commettre de nouveau, alors que nous sommes plus proches que jamais d'une réforme... ■

BASMA EL HIJRI ET **JULES CRÉTOIS**

Avortement au Maroc : Le CNDH et les ministres de la Justice et des Habous vivement critiqués par des associations modernistes

Au Maroc, le débat sur l'avortement est loin d'être clos. Le camp moderniste réagit aux recommandations soumises au roi Mohammed VI, légalisant les interruptions de grossesses dans trois cas seulement. Bayt Al Hikma estime que lesdites propositions ne vont pas contribuer à diminuer le recours à l'avortement clandestin.

Le tissu associatif moderniste commence à exprimer sa déception des résultats des consultations sur l'avortement. Bayt Al Hikma compte mener la fronde. Dans un communiqué parvenu à notre rédaction, l'ONG estime « insuffisantes » les propositions de légaliser les interruptions de grossesses dans seulement trois cas. Elles « n'apportent aucune solution, ni alternative au nombre exorbitants d'avortement pratiqués quotidiennement ». L'association assure que ses propositions, remises au **président du CNDH**, « n'ont pas été prise en compte ».

Bayt Al Hikma (Maison de la sagesse) précise que les recommandations, présentées le 15 mai au roi Mohammed VI, ont complètement ignoré le sort des femmes qui faute de moyens continueront à recourir à l'avortement clandestin. Pour l'ONG, cela relève d' « une extrême cruauté ».

Accorder à la femme le droit de disposer de son corps

Résolument laïque, BAH se prononce pour le droit d'accorder aux femmes de disposer librement de leurs corps « en ayant recours à l'IGV (…) dans un délai de 120 jours de grossesse ». Plaidant la cause des femmes, l'association s'inscrit en faux contre les appels criminalisant les IGV « au nom d'une idéologie obscurantiste » qui « continue de traiter les femmes au Maroc comme des mineures ».

Bayt Al Hikma constate que les trois propositions de la commission n'ont pas tenu compte des engagements internationaux du Maroc, bien que la constitution du 1er juillet 2011 ait appelé à les respecter. Et de conclure que les maigres résultats des consultations sur cette question ne sauront mettre un terme à la pratique de l'avortement clandestin.

Même son de cloche auprès de Fouzia Assouli, la présidente de la Fédération de la ligue démocratique des droits des femmes. Sur sa page Facebook, elle se dit ne pas avoir été surprise des conclusions, rappelant au passage les positions hostiles aux interruptions volontaires de grossesses de Mustapha Ramid, ministre de la Justice, de Ahmed Taoufiq, aux Affaires islamiques et du Conseil supérieurs des oulémas.

http://monasso.ma/116491-avortement-maroc-cndh-ministres-de-justice-habous-vivement-critiques-associations-modernistes